طبعة 2020

مؤلف جماعي تحت إشراف
الأستاذ محمد بوسلطان
الدكتور الياس صام

القانون العضوي 18-16

المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية

"تعليق مادة مادة"

Scanné avec CamScanner

الفـهـرس

كلمة شكر..... 7

إهداء خاص..... 9

افتتاحية..... 11

مقدمة..... 13

موجز محضر الجلسة العلنية (67) لمناقشة مشروع القانون العضوي الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية المنعقدة يوم الإثنين 18 جوان 2018. 17

الدفع بعدم الدستورية..... 23

الجهات القضائية..... 36

أطراف الدعوى..... 42

الحكم التشريعي..... 46

الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور..... 58

الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الجنايات..... 67

إجراءات الدفع بعدم الدستورية في ظل الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية..... 75

الشروط الشكلية لقبول الدفع بعدم الدستورية..... 98

أشكال وإجراءات الفصل في ارسال الدفع بعدم الدستورية..... 106

الاعتراض على حكم تشريعي يتوقف عليه مآل النزاع أو يشكل أساس المتابعة. 114

حال تغير الظروف..... 134

شرط الجدية في الدفع بعدم الدستورية..... 145

ارجاء فصل الجهة القضائية في النزاع..... 161

Scanné avec CamScanner

شروط وإجراءات إحالة الدفع بعدم الدستورية من طرف المحكمة العليا ومجلس الدولة..... 187
إجراءات الفصل في الدفع بعدم الدستورية المطبقة أمام المحكمة العليا ومجلس الدولة..... 201
الإحالة التلقائية للدفع بعدم الدستورية إلى المجلس الدستوري..... 214
الجهات التي يجب إعلامها بإخطار المجلس الدستوري عن طريق الدفع بعدم الدستورية..... 219
البث في الدفع بعدم الدستورية..... 225
انقضاء الدعوى التي تمت بمناسبتها إثارة الدفع بعدم الدستورية..... 230
آثار قرارات المجلس الدستوري..... 235
خلاصة عامة..... 247
الفـــهـرس..... 249

Scanné avec CamScanner

القانون العضوي 18-16

المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية "تعليق مادة مادة"

تشكل آلية الدفع بعدم الدستورية ضمانة إضافية للمتقاضين في الدفاع عن الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور، وذلك في إطار نزاع أو محاكمة أمام الجهات القضائية. ونظرا لحداثة هذا الإجراء في المنظومة القانونية والقضائية الجزائرية، يرمي هذا العمل العلمي الجماعي إلى تقديم دليل عمل للمتقاضين ورجال القانون والأساتذة.

مؤلف جماعي تحت إشراف

الأستاذ محمد بوسلطان

الدكتور الياس صام

الأستاذ الدكتور محمد بوسلطان، من مواليد مدينة تنس (ولاية الشلف) بتاريخ 21 جانفي 1953، تحصل على شهادة البكالوريافي جوان 1973. تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق بجامعة الجزائر سنة 1977، ثم انتقل إلى جامعة لندن التي تخرج منها سنة 1979، ثم تحصل بعد ذلك على شهادة ماستر في الحقوق من جامعة لندن سنة 1980، ليتوج مساره الدراسي بعد ذلك بشهادة الدكتوراه من جامعة تونس سنة 1988. عمل في بداية مشواره في قطاع التعليم بمسقط رأسه كمعلم بمدرسة ابتدائية من 1970 إلى 1973 ثم مديرا لمدرسة، قبل أن يلتحق بقطاع التعليم العالي بصفته أستاذا بجامعة وهران.

طوال مساره المهني الذي امتد لما يقارب الأربعة عقود من العطاء،درس بعدد من الجامعات الجزائرية، وجامعتي تولوز 1 وباربينيان بفرنسا. صدرت له عدة مؤلفات ومقالات علمية، كما نظم وشارك في العديد من الملتقيات الدولية والوطنية.شغل عديد المناصب الإدارية والعلمية، مديرا لمعهد الحقوق ثم عميدا لكلية الحقوق والعلوم السياسية ورئيسا للمجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة وهران، مديرا لمخبر القانون، المجتمع والسلطة. وكان آخر منصب له مديرا عاما لمركز البحوث والدراسات بالمجلس الدستوري، إلى أن وافته المنية بتاريخ 28 أوت 2019 إثر مرض عضال.

الدكتور صام الياس من مواليد 08 أوت 1983 بمدينة الأربعاء ناث ايراثن باعالي ولاية تيزي وزو. تحصل على شهادة الباكالوريا سنة 2002، ثم شهادة الليسانس في العلوم القانونية بتقدير متفوق الدفعة سنة 2006، ثم شهادة الماجستير في القانون سنة 2008. ناقش رسالة دكتوراه في عام 2013 حول موضوع المركز الجزائي لرئيس الدولة في القانون الدولي والقانون الدستوري.شغل منصب أستاذ محاضر بجامعة مولود معمري تيزي وزو منذ سنة 2009، وبعدها تحصل على منحة امتياز قادته إلى إعداد مشروع بحث ما بعد الدكتوراه بجامعة جنيف بسويسرا عامي 2013 و2014.

كما شارك في عدة دورات علمية بمعاهد ومراكز بحث أجنبية متميزة، على غرار أكاديمية القانون الدولي في لاهاي (2012-2015) والمعهد الدولي لحقوق الانسان في ستراسبورغ (2013-2014)، والجمعية الدولية للقانون الدستوري (2018). في رصيد الدكتور صام الياس عدة مؤلفات ومقالات منشورة في مجلات علمية متخصصة.

ISBN: 978 9947 78 108 1

النشر الجامعي الجديد طباعة - نشر - توزيع

رقم 02 تجزئة تعاونية الدواجن، حي الدالية، الكيفان - تلمسان.

الهاتف / الفاكس : 043 277 687

البريد الالكتروني : npu_editions@yahoo.fr

Scanné avec CamScanner